

المبادئ العامة للسياسة العربية

الخليجية لرعاية الطفولة

مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
المكتب التنفيذي

تمهيد:

أكدت المبادئ الأساسية والأهداف العامة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على ضرورة الاهتمام بشؤون الأسرة واحتياجاتها وقضاياها والارتقاء بمستوى رعاية الطفولة وتطوير الخدمات والبرامج المقدمة لها باعتبار أن الأسرة هي خلية المجتمع الأساسية وأحد أهم ركائز تحقيق الرخاء الاجتماعي، وأن الطفولة هي محور التنمية الاجتماعية بمفهومها الشامل المرتكز على بناء الإنسان.

ومن هذا المنطلق احتل موضوع رعاية الأسرة والطفولة موقعا رئيساً على خارطة أعمال ومناقشات واهتمامات المجلس فمن خلال القرارات التي أصدرها في دوراته المتعاقبة تجسد هذا الاهتمام الذي عكسته العديد من الأنشطة والملتقيات والدراسات العلمية التي أنجزها المكتب التنفيذي، والتي أبرزت في مجملها الأولوية المتقدمة لقضايا الأطفال والطفولة في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وما تم توفيره على صعيد الواقع من خدمات متميزة في مجال رعاية الطفولة وتطوير البرامج والأنشطة الهادفة للارتقاء بالأسرة.

ومن هذا المنطلق فإن مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتبنى المبادئ والأهداف العامة للسياسة العربية الخليجية المشتركة لرعاية الطفولة كما هي واردة في هذه الوثيقة.

أولاً: إن أساس نمو أي مجتمع أو تخلفه، يتوقف على طبيعة ونوعية ومدى السياسات الموجهة نحو رعاية الطفولة وتنشئتها وإعدادها للتعامل مع تحديات المستقبل.

ثانياً: إن نهوض المجتمع العربي الخليجي وقدرته على مواجهة التحديات العالمية التي تستهدفه، يتركز على حسن استثمار رصيده الروحي - التراثي المميز وموارده المادية في تأمين أسباب الحصانة لأجياله الصاعدة.

ثالثاً: إن استكمال وتطوير انجازات المجتمع العربي الخليجي في مجال رعاية الطفولة يتم من خلال: تعزيز الصحة الجسدية - النفسية، تحصين الهوية الوطنية - الثقافية، وبناء الاقتدار العلمي - المعرفي.

رابعاً: إن رأس المبادئ وشرطها الحاكم هو الاعتراف بإنسانية الطفل ككيان قائم بذاته له حصانته الإنسانية والدينية التي تصونه من الاستغلال والضياع.

خامساً: إن الاعتراف بإنسانية الطفل هو تكريس للمبدأ الاسلامي القاضي بتكريم الإنسان.

سادساً: إن الطفل ينشأ في أسرة هي نواة المجتمع، وأساس قوامها التكامل على هدي الدين والأخلاق والمواطنة مما يترتب عليه تحمل مسؤولية حمايتها من عوامل الضعف والتفكك وتوفير الرعاية لأفرادها وإحاطتها بالضمانات الكافية لحماية حقوقها وتوفير الخدمات التي تعينها على تنشئة أطفائها.

سابعاً: تشكل الصحة الجسدية والنفسية عماد بناء القدرة سواء في تحمل الأخطار والتصدي لها، أو التكيف مع التحديات المتعاضمة والتعامل معها، وعليه فإن الصحة الجسدية والنفسية تتطلب برنامجاً متكاملًا لتوفير رعاية شاملة تغطي جميع أوجه الحياة عبر الإجراءات التالية:

- ١- نشر الوعي بأهمية وظيفية الأمومة باعتبار أن العلاقة الأولية الوثيقة مع الأم هي العلاقة الطبيعية والأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها ببدائل.
- ٢- توجيه الاهتمام نحو الأسرة وصيانتها وتعزيز قدراتها ومكانتها في المجتمع.
- ٣- تنشيط وتفعيل مبادئ التربية الإسلامية التي تشكل دستوراً شاملاً للصحة النفسية.
- ٤- إعطاء الأولوية لضمان مصالحي الطفل عند تطبيق مسائل الأحوال الشخصية وفقاً لما تضمنته أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء نصاً وروحاً.
- ٥- إطلاق برامج التثقيف والإرشاد النفسي في المدرسة والحفاظ على صحة وسلامة البيئة الاجتماعية من الأفات والأخطار الخلقية.

- ٦- تأكيد وكفالة حماية الطفل من القسوة والنبذ أو الاستغلال.
 - ٧- التأكيد على أن رعاية وتنشئة الأطفال هي مسؤولية مشتركة يتقاسمها الوالدان.
 - ٨- الارتقاء بنوعية الرعاية الصحية من خلال تحسين مستوى برامج الطب العلاجي والتركيز على الطب الوقائي والنمائي.
 - ٩- إطلاق برنامج إرشاد صحي عام يوجه لمختلف شرائح المجتمع وتأمين مقوماته حتى تصبح الخدمة في متناولها.
 - ١٠- تحسين المناعة الجسدية والنفسية من خلال تشجيع الرضاعة الطبيعية حولين كاملين.
 - ١١- الوقاية الصحية منذ الحمل وصولاً إلى سن الشباب.
 - ١٢- ضمان حق الطفولة في بيئة خالية من أخطار التلوث.
 - ١٣- استخدام أجهزة الثقافة والإعلام والتربية بصورة متناسقة ومتعاونة لنشر الوعي.
- ثامناً: إن الاعتراف بإنسانية الطفل وحصانته ينبغي أن تكون هي المبدأ الأساسي في الإجراءات المتخذة مع كل طفل يعاني من الاضطراب السلوكي أو سوء التوافق الاجتماعي، مما يقتضي:
- ١- تكثيف وتركيز الاهتمام بفئة الأطفال المعاقين وذلك عبر الخطوات التالية:
 - الاهتمام بتوفير وتعميم الخدمات الوقائية من الاعاقة والتشخيص المبكر لها.
 - توفير خدمات ما قبل الزواج.
 - الاهتمام بعلاج وتعليم الأطفال المعاقين وتأهيلهم جسمياً وذهنياً.
 - العمل على دمج المعاق في المجتمع وقبول الأطفال المعاقين ممن يتوفر لديهم الاستعداد للتعلم في المدارس النظامية مع الأطفال الأصحاء.
 - الاهتمام بتدريب وتأهيل الأشخاص العاملين مع المعاقين في مختلف المجالات والتخصصات.
 - إجراء البحوث والدراسات للتعرف على الأسباب الرئيسية للإعاقة واقتراح وسائل الوقاية منها.
 - ٢- تكثيف الاهتمام بالأحداث الجانحين والمعرضين للانحراف والتركيز على الجانب الاصلاحى والتعليمي في التعامل معهم.
 - ٣- توفير الرعاية البديلة للأطفال المحرومين من الوالدين والأسرة.
- تاسعاً: إن التحسين القيمي يحتل مكانة أساسية في السياسة المستقبلية لرعاية الطفولة

- في المجتمع العربي الخليجي، الأمر الذي يتطلب:
- ١- تعزيز القيم الروحية والثقافية والنظر إلى العالم نظرة خالية من الأنانية والتمحور حول الذات في تنشئة وتربية الأطفال.
 - ٢- تنشئة الأجيال الطالعة على قيم الأصالة المستقبلية ينبغي أن يتم من خلال تقديم القدوة من قبل الكبار في ممارساتهم وعلاقاتهم وتوجهاتهم.
 - عاشراً: إن بناء القدرة المعرفية هو مفتاح التوئج إلى المستقبل الذي أصبح يركز على إنتاج وتشغيل المعلومات المتجددة والمتنامية على الدوام. ولا بد للمجتمع العربي الخليجي من إعداد أجياله وتوفير الوسائل لها كي تتمكن من استيعاب تكنولوجيا المعلومات والاغتناء من إمكاناتها الهائلة مما يقتضي إجراء تحول شامل في توجهات التعليم وأساليبه وذلك من خلال اتباع ما يلي:
 - ١- الاستفادة من طاقات وامكانات الإعلام المرئي الهائلة في التعليم والتعلم.
 - ٢- ضرورة إجراء تحول شامل في توجهات التعليم وأساليبه.
 - ٣- محو الأمية الإبداعية وإطلاق طاقات الذهن.
 - ٤- إيجاد الوسائل لتأمين مناخات ثقافية ميسرة للتعلم.
 - ٥- إيلاء أهمية خاصة لمرحلة ما قبل المدرسة.
 - ٦- التركيز على اللغة العربية والاهتمام بها بصفقتها اللغة الأم للطفل.
 - ٧- تعزيز مكانة المعلم في المجتمع.
 - ٨- الاهتمام بتكثيف وتعزيز برامج محو الأمية على أوسع نطاق.
 - ٩- تنمية التوجه والاهتمام بالتعليم المهني منذ الصغر.
 - ١٠- توجيه الاهتمام والعناية للأطفال الموهوبين والمتفوقين.
 - ١١- تعميم الالتحاق بالتعليم الأساسي وذلك عن طريق إلزامية التعليم.
 - ١٢- اتخاذ الوسائل والإجراءات المناسبة لوقف التسرب الدراسي عن طريق رصد وبحث الأسباب والمشاكل المؤدية إليه ووضع الحلول لها.

حادي عشر: إن المجتمع العربي الخليجي يتمتع بروابط مشتركة ومقومات ثقافية واحدة، ووحدة في التجربة التاريخية والتكوين الاجتماعي مما يكفل له مكانة النظام الأقليمي القادر على التفاعل النشط مع النظم العالمية، إذ لا شراكة مستقبلية إلا من خلال كيان متكامل المقومات متماسك النواة، يمكن للطفولة من خلاله الدخول

إلى المستقبل كشريك فاعل مما يقتضي:

- ١- تعزيز الهوية الوطنية الثقافية.
 - ٢- الاهتمام بغرس وتقوية الانتماء العربي لدى الناشئة.
 - ٣- تقديم النماذج الوطنية الثقافية.
 - ٤- توجيه التربية نحو الانفتاح على العالم وقضاياها.
 - ٥- إنتاج مادة ثقافية إسلامية عربية ذات تأثير.
 - ٦- القيام بتحليل الدقيق للمادة الثقافية الوافدة.
 - ٧- إثراء الخبرة اليومية للطفل العربي الخليجي.
 - ٨- إطلاق برنامج شامل لمحو الأمية الإعلامية.
 - ٩- إحياء خصائص الفن العربي.
 - ١٠- إحياء التقاليد والمناسبات الثقافية.
 - ١١- محو الأمية التكنولوجية.
 - ١٢- استخدام مختلف قنوات الاتصال والإعلام المتاحة لنشر الوعي لدى الأسرة والمجتمع بأهمية الطفولة.
- ثاني عشر: إن النشاط الأهلي والمشاركة الشعبية والجهود الذاتية عناصر أساسية مسؤولة عن المساهمة في تنمية الموارد البشرية الصغيرة.
- ثالث عشر: من أجل أن تتجسد القدرة التوجيهية الهادئة لهذه المبادئ العامة على مستوى الممارسة الحياتية لا بد أن تتم ترجمتها إلى استراتيجيات وطنية وأن يسعى إلى تطبيقها في خطط عملية، تتمثل في:
- ١- مراجعة التشريعات الخاصة بالطفولة وتطويرها.
 - ٢- إعداد الخطط الوطنية للطفولة بما يلبي احتياجات أقطار مجلس التعاون الخليجي.
 - ٣- السعي إلى تطبيق ما يتفق ويتناسب مع أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة.
 - ٤- إعطاء الأطفال أهمية خاصة في خطط التنمية.
 - ٥- إعطاء أهمية كبرى لرصد المستجدات العلمية والتربوية في مجال رعاية الطفولة في مختلف أبعادها.
 - ٦- الاهتمام بإعداد الكوادر الفنية العاملة في مجال رعاية الطفولة.

- ٧- الاستفادة من الموارد والخبرات التي توفرها المنظمات العربية والدولية لدعم البرامج والخدمات المقدمة للطفولة.
- ٨- العمل على تبادل الخبرات والمهارات الفنية والزيارات الاستطلاعية بين المسؤولين والعاملين في قطاع الطفولة على المستوى الخليجي والاستفادة من التجارب العربية والمستجدات الدولية في هذا المجال.
- ٩- العمل على وضع خطط تدريبية وفقا للاحتياجات في المجالات المتعلقة بالطفل والاستفادة من دعم المنظمات العربية والدولية في هذا المجال.
- ١٠- إعطاء المؤسسات العاملة في مختلف مجالات رعاية الطفولة الصحية والنفسية والثقافية والتربوية والترفيهية أولوية في خطط التطوير الاجتماعي.
- ١١- بذل الجهد اللازم لتنفيذ برامج وخطط رعاية الطفولة من منظور تكاملي بين الاختصاصات مما يتيح الشمولية في الحلول وتجنب التجزئة والتفتت في الخدمات المقدمة للطفل.
- ١٢- إيلاء التنسيق سواء على المستوى الوطني أو الخليجي المشترك، أهمية خاصة وذلك لدوره الحيوي والضروري في تطوير كفاءة رعاية الطفولة وتلافي ما قد تتعرض له هذه الخدمات في غياب التنسيق من تبديد وقصور وازدواجية.
- ١٣- توجيه الاهتمام إلى التوازن في تقديم الخدمات والرعاية إلى مختلف الشرائح في مختلف التجمعات السكانية، عن طريق إنشاء حزمة الخدمات المتكاملة في مؤسسات متعددة تعتمد على شبكة من العلاقات والجذور في البيئة المحلية.
- ١٤- إن ضمان فاعلية رعاية الطفولة في سياسات وبرامج أقطار مجلس التعاون ينبغي أن تتكسر من خلال الأطر التشريعية والقانونية التي تتطلب إقرار الحماية الدستورية لحقوق الطفل ومتطلبات نموه السليم.
- ١٥- تعزيز دور المنظمات والهيئات الأهلية، انطلاقا من أن رعاية الطفولة مسؤولية عامة.